

## المركزي في عدن يضع شركات الصرافة تحت الرقابة المالية

عدن - استكملت الحكومة اليمنية اليمنية خطواتها باتجاه السيطرة على انهيار العملة المحلية بوضع شركات الصرافة التي تعمل في مناطق سيطرتها تحت الرقابة القانونية وفق معايير تضبط نشاطها بشفافية وبشكل يعود بالفهم على الاقتصاد المنهار.

ويسعى البنك المركزي اليمني ومقره الرئيسي في العاصمة المؤقتة عدن إلى اتخاذ إجراءات مشددة تجاه شركات الصرافة، والذي سيمنح إزامها بالامتثال لكافة المتطلبات القانونية لمزاولة نشاطها وتخضع كل عملياتها للفحص والتدقيق وفق خطط والبيانات تفتيش متقدمة، وعبر فريق من الموظفين المتميزين الذين تم ضمهم مؤخراً للعمل في البنك المركزي.

وذكرت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) أن البنك المركزي الأربعة، أقر لائحة جديدة خاصة بتنظيم أعمال الصرافة في محافظات البلاد تتضمن حزمة من الضوابط والإجراءات التي "ستؤدي إلى معالجة بعض أوجه القصور والاختلالات".

ويأتي هذا القرار بالتزامن مع دخول كافة منشآت وشركات الصرافة وشبكات التحويل المالي المحلية في إضراب شامل بعد دعوة جمعية الصرافين اليمنيين فرع عدن مساء الثلاثاء الماضي للقيام بهذه الخطوة احتجاجاً على تدهور الوضع الاقتصادي وتدهور سعر الريال.

وتراجعت أسعار الصرف في مناطق سيطرة الحكومة مؤخراً حيث وصل سعر صرف الدولار الواحد إلى نحو 1015 ريالاً للمرة الأولى في تاريخ البلد، فيما يتم تداول سعر الدولار الواحد في مناطق سيطرة الحوثيين عند حاجز 600 ريال. وخسر الريال أكثر من ثلاثة أرباع قيمته مقابل الدولار منذ اندلاع الحرب بين الحكومة الشرعية والحوثيين مطلع 2015، وتسبب في زيادات حادة لأسعار أرهقت شريحة كبيرة من المواطنين لدرجة أن البنك الدولي أشار في الكثير من تقاريره أن أكثر من 80 من السكان مهددون بالجوع.

وقال المركزي في بيان إن "الإجراءات تأتي في سياق اهتمام البنك المركزي

بقطاع الرقابة على البنوك وشؤون الصرافة الذي يحظى بعناية كبيرة". وأضاف "تهدف الخطوة إلى الارتقاء بنشاط الصرافة والمؤسسات العاملة في القطاع وتطوير أدائه ورفع كفاءته ومستوى انضباطه والحد من المخاطر الداخلية وتقديم تقرير بنشاط الضعف والإسهام في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي".

وتضمنت اللائحة الجديدة، تحديد شروط وضوابط مشددة على عملية منح تراخيص الصرافة الجديد، حيث اشترطت على توفّر عدد من شروط الأهلية العامة في مقدم الطلب، وتقديم دراسات جدوى اقتصادية وموازنات تقديرية لمدة ثلاث سنوات معدة من مكتب محاسب معتمد.

وإضافة إلى ذلك، طالب بتحديد المواصفات والخصائص الفنية التي يجب أن تتوفر في الأنظمة المحاسبية للصرافين والتي من شأنها ضمان سلامة ودفقة البيانات والتقارير المالية الصادرة، وتوفير موثوقية أكبر فيما يصدر عنها من بيانات.

كما ألزمت اللائحة، الصرافين بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، إضافة إلى إلزام كافة شركات الصرافة دون استثناء بتدقيق حساباتها من قبل محاسبين قانونيين معتمدين من ضمن قائمة ستعتمد لدى البنك المركزي.

وحددت اللائحة كذلك عدداً من الضوابط التنظيمية لعمل المحاسبين القانونيين والتي من أهمها تطبيق معايير التدقيق الدولية والتحقق من سلامة وانتظام السجلات المحاسبية وتقييم النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية وتقديم تقرير بنشاط الضعف والمقترحات والنوصيات وكذلك التقرير عن أي مخالفات للقوانين والتعليمات.

وتضمنت التدابير ضوابط إضافية لعدد من الجوانب الهامة الأخرى، لم يذكرها المركزي في عدن بدقة، ولكنه أشار إلى أنه تم تحديد الإجراءات والعقوبات التي سيتم تطبيقها بحق المخالفين وغير المترمين بالقوانين والتعليمات.

وكان شكيب حبشي نائب محافظ المركزي في عدن قد أكد أنه ابتداء من الأول من أغسطس الجاري تم تنفيذ خطة تكثيف وتعميم تداول العملة المحلية بالحجم الكبير وصرافها في جميع فروع البنك والمحافظات.

وترمي هذه العملية إلى جذب أكبر قدر من الريال بالحجم الصغير إلى خزائن المركزي لخفض العروض النقدي منها في السوق لأنني مستوى ممكن.

وتستهدف خطة البنك المركزي إبقاء مستوى النقد المتداول متوافقاً كميًا مع حاجة السوق لها، للحد من أي آثار تضخمية وانعكاساتها السلبية على سعر صرف العملة المحلية.

والخميس الماضي، أصدرت جمعية الصرافين في عدن تعميماً بأسعار الصرف في السوق المحلية في ظل التدهور المروع للعملة المحلية مقابل الأجنبية.

وجاء في التعميم الموجه لشركات الصرافة وشبكات التحويل المالية المحلية اعتماد تسعيرة لتعميم بيع وشراء الريال السعودي عند 259 ريالاً يمنياً، بينما حددت سعر الدولار بنحو 985 ريالاً.

ومن المزمع أن يطرح المركزي سندات وصكوك بقيمة تبلغ 400 مليار ريال (قرابة 160 مليون دولار) إلى جانب حوافز أخرى لإعادة الدورة النقدية في النظام المصرفي وذلك ضمن أدوات السياسة النقدية التي أقرها مجلس إدارة البنك مؤخراً في إطار عمليات السوق المفتوحة لتحقيق التوازن في العروض النقدي.

وتضمنت اللائحة الجديدة، تحديد شروط وضوابط مشددة على عملية منح تراخيص الصرافة الجديد، حيث اشترطت على توفّر عدد من شروط الأهلية العامة في مقدم الطلب، وتقديم دراسات جدوى اقتصادية وموازنات تقديرية لمدة ثلاث سنوات معدة من مكتب محاسب معتمد.



التعامل بالعملة المشفرة محفوف بالمخاطر

## الوافدون في الإمارات يترقبون بدء التحويل بالعملة الرقمية

### المخاطر من تقلبات العملة عائق أمام انتشار التجربة

الرقمية قبل أن تترسخ العملة المشفرة في الإمارات".

ووفقاً للإرقام الصادرة عن شرطة دبي، فقد سلك إماره دبي ما يقرب من 22 مليون دولار في عمليات الاحتيال بالعملة المشفرة، حتى الآن هذا العام.

ويؤكد كوروفيليا، الذي تقدم شركته المشورة للزبائن في دبي بشأن لوائح التكنولوجيا المالية، أن الأجيال الشابة ستكون أول من يتعلم كيفية استخدام العملات المشفرة بشكل أكثر أماناً.

وقال لتومسون رويترز "سيحدث هذا التغيير نفسه مع العمال المهاجرين، لكنه لن يحدث بنفس السرعة"، وأضاف هذه الفئة السكانية بانها أكثر حذراً في ما يتعلق بأموالها.

وقال لتومسون رويترز "سيحدث هذا التغيير نفسه مع العمال المهاجرين، لكنه لن يحدث بنفس السرعة"، وأضاف هذه الفئة السكانية بانها أكثر حذراً في ما يتعلق بأموالها.

وقال لتومسون رويترز "سيحدث هذا التغيير نفسه مع العمال المهاجرين، لكنه لن يحدث بنفس السرعة"، وأضاف هذه الفئة السكانية بانها أكثر حذراً في ما يتعلق بأموالها.

وقال لتومسون رويترز "سيحدث هذا التغيير نفسه مع العمال المهاجرين، لكنه لن يحدث بنفس السرعة"، وأضاف هذه الفئة السكانية بانها أكثر حذراً في ما يتعلق بأموالها.

وقال لتومسون رويترز "سيحدث هذا التغيير نفسه مع العمال المهاجرين، لكنه لن يحدث بنفس السرعة"، وأضاف هذه الفئة السكانية بانها أكثر حذراً في ما يتعلق بأموالها.

وقال لتومسون رويترز "سيحدث هذا التغيير نفسه مع العمال المهاجرين، لكنه لن يحدث بنفس السرعة"، وأضاف هذه الفئة السكانية بانها أكثر حذراً في ما يتعلق بأموالها.

وقال لتومسون رويترز "سيحدث هذا التغيير نفسه مع العمال المهاجرين، لكنه لن يحدث بنفس السرعة"، وأضاف هذه الفئة السكانية بانها أكثر حذراً في ما يتعلق بأموالها.

وقال لتومسون رويترز "سيحدث هذا التغيير نفسه مع العمال المهاجرين، لكنه لن يحدث بنفس السرعة"، وأضاف هذه الفئة السكانية بانها أكثر حذراً في ما يتعلق بأموالها.

ينتظر الوافدون في الإمارات الضوء الأخضر من السلطات التنظيمية للسماح لهم بإجراء التحويلات المالية بالعملة الرقمية لتخفيف البعض من التكاليف العالية للرسوم والأوقات الطويلة للانتظار أمام مكاتب التحويل، على الرغم من أن الخبراء يرون أن الأمر يتطلب اعتماد لوائح أكثر متانة بشأن الأصول المشفرة لتفادي العمليات المشبوهة أو القرصنة.

من دولة الإمارات، مما يجعلها ثاني أكبر مرسل في العالم بعد الولايات المتحدة. وقال مركز الأبحاث العالمي إن "صناعة التحويلات تشكل حوالي 12 في المئة من ناتج الإمارات المحلي الإجمالي".

وبدا مسار الإمارات نحو رقمنة الصناعة في العام الماضي، عندما نصت هيئة الأوراق المالية والسلع التابعة لها على أن أي شخص يقدم أصول تشفير في الإمارات يجب أن يكون مرخصاً رسمياً وأن يمثل مجموعة من قوانين مكافحة غسل الأموال والأمن السيبراني وحماية البيانات.

وحسب الآن، تاهلت ست شركات بموجب اللوائح لإنشاء بورصات تشفير، ووصلت شركتان إلى المراحل الأولى من بدء التشغيل المباشر. وميدشاينز هي واحدة منها وهي منصة تداول الأصول المشفرة ومقرها أبوظبي وتستعد لإطلاقها للتداول.

ومن الناحية الفنية، ستكون المنصة مفتوحة للجميع. وقال باسل العسكري وهو مؤسس شركة ميدشاينز المشارك ورئيسها التنفيذي "لا توجد عتبة للأرباح"، لكنه أقر بان اللوائح التي يتعين على الزبائن تقديمها لتلبية اللوائح، بما في ذلك إثبات الإقامة والدخل والأصول الأمانة، تعني أنه من المحتمل استبعاد العمال المهاجرين.

وقال العسكري إنه يأمل أن تصبح التحويلات ذات يوم سمة منتظمة لخدمات العملات الرقمية في الإمارات، وتابع "إذا كنت تتحدث عن التمويل والخدمات المصرفية لغير المتعاملين مع البنوك فهذا هو المكان الذي نريد أن نقود فيه التكنولوجيا".

وفي الوقت الحالي، سيقصر الوصول إلى العملات المشفرة في المنطقة بشكل أساسي على الشركات التجارية ومستثمري صناديق التحوط والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية.

وقال العسكري "إنه لا يساعد العمال المهاجرين حقاً لأنهم قد لا يكونون قادرين على اجتياز متطلبات الامتثال من أجل فتح حسابات".

وتبدو مسألة حماية الأصول الرقمية في صلب الاهتمامات، حيث يقول خبراء إنها لا تزال عرضة للقرصنة والمخاطبات وهو ما يفرض المزيد من اليقظة التكنولوجية.

وقال جورج كوروفيليا الشريك في مؤسسة فوتيس الدولية للحاماة، إن "السلطات تحتاج إلى زيادة الوعي بين المستخدمين حول كيفية حماية أصولهم

ويُنظر للعملات الرقمية باعتبارها أموال المستقبل، وهذا ما يدفع البنوك المركزية في معظم دول العالم إلى دراسة وتجربة إصدار العملات الرقمية الخاصة بها، وبالغالب خاضت دول تجارب فعلية في ذلك.

فباستخدام محافظ الإنترنت، يمكن للمهاجرين يوماً ما إرسال تحويلاتهم المالية إلى بلدانهم برسوم أقل أو دون رسوم على الإطلاق وفي غضون دقائق، مع تخطي فترات الانتظار الطويلة في حرارة الخليج ورطوبته.

ومن بين هؤلاء راميش جيري، عامل مراب السيارات البالغ من العمر 24 عاماً، الذي ينتظر في كل شهر خارج مكتب تحويل الأموال في دبي لإرسال 600 دولار نقداً لوالديه وشقيقه في نيبال.

ورغم أنه يعقت الروتين، الذي يكلفه ما يصل إلى سبعة دولارات في كل مرة ويمنعه من الاضطرار بما يكفي لتحقيق تطلعاته في أن يصبح صاحب مطعم، إلا أن هذا قد يتغير في الأسابيع المقبلة.

ويرى جيري، الذي كان يتعلم عن العملات المشفرة، أنه إلى جانب السرعة والادخار هناك إمكانية إضافية تتمثل في السماح له بتتبع موارده المالية بسهولة أكبر على هاتفه الذكي.

ونسبت تومسون رويترز إلى جيري قوله "أمل أن يساعدني ذلك في معرفة ما يحدث لأموالي وأن أكون قادراً على الادخار لأنتي لا أستطيع ذلك الآن".

وحسب البنك الدولي، لم يكن لدى حوالي 1.7 مليار راشد حول العالم حسابات بنكية اعتباراً من عام 2017 أكثر من ربعهم في الهند وإندونيسيا وباكستان وبنغلاديش.

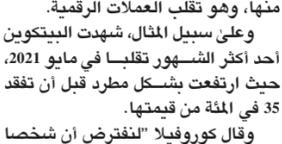
وكانت العديد من هذه البلدان من بين أكبر مرسلين للعمال المهاجرين إلى الخليج، حيث يعملون في البناء أو صناعة الضيافة أو العمل المنزلي لإرسال الأموال إلى عائلاتهم.

وتشير البيانات الحكومية إلى أن ما يقرب من 80 في المئة من سكان الإمارات الذين يزيد عددهم عن 9 ملايين نسمة هم من الوافدين.

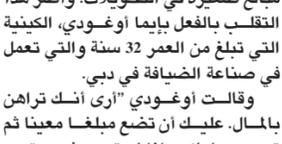
ووفقاً لشراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية (كنوماد)، فقد تم تحويل نحو 43 مليار دولار



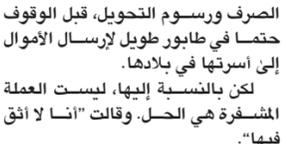
باسل العسكري  
العمال الأجانب ليسوا قادرين على اجتياز متطلبات الامتثال



جورج كوروفيليا  
لا تزال هناك حاجة إلى لوائح أخرى بشأن الأصول المشفرة



راميش جيري  
يأمل أن يساعدني ذلك في معرفة ما يحدث لأموالي وأن أكون قادراً على الادخار لأنتي لا أستطيع ذلك الآن



جورج كوروفيليا  
السلطات تحتاج إلى زيادة الوعي بين المستخدمين حول كيفية حماية أصولهم



نهاية الأزمة لا تبدو وشيكة